مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

# إمكانية التطبيع السعودي الإسرائيلي: هل يلوح في الأفق اتفاق جديد؟

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

**أشارت تقارير صحفية إلى وجود تقدم في المحادثات بشأن التطبيع بين الطرفين، ولكنْ لا يزال هنالك الكثير من العوامل المعقدة بشأن تأمين استمرار مثل هذا الاتفاق التاريخي.**

شهدت الأشهر القليلة الماضية تصاعداً ملحوظاً في الجهود الأمريكية لإبرام اتفاق تطبيع بين الكيان الصهيوني والمملكة العربية السعودية. وفيما إذا تم إبرامه، فإنه سيشكل نقلة نوعية في العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، ولن يقتصر تأثيره على الدول الثلاث المتفاوضة فحسب، بل سيمتد ليشمل عدة جهات فاعلة أخرى في المنطقة.وسوف يكون الكيان الصهيوني أكبر المستفيدين من هذا الاتفاق الذي كان كالحلم الذهبي لفترة طويلة في مساعيه لهذا التطبيع. من جهتها، ستُعزز الرياض من خلال هذا الاتفاق شراكتها الاستراتيجية مع واشنطن في عدة مجالات مهمة. ولكن يمكن أن يثير هذا الاتفاق مخاوفَ وتحفظاتٍ بشأن مستقبل القضية الفلسطينية، وقد يعيد رسم خريطة التوازنات الإقليمية ويؤثر في الدور الذي قد تلعبه الصين مستقبلاً في المنطقة.

في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول أعلن كل من بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، والأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، عن تحقيق تقدم في المفاوضات. ولكن لا تزال هنالك العديد من العقبات، حيث يتطلب الاتفاق تحقيق توازن بين المصالح المشتركة والتنازلات التي يجب على كل من الأطراف الرئيسة تقديمها، والتي قد تواجه اعتراضات داخلية كبيرة.

يستعرض كل من (لوسي كورتزر-إلينبوجن)، المتخصصة في معهد الولايات المتحدة للسلام، (وهشام يوسف، وروبرت بارون، وآدم غالاغر) توضيحات مفصلة حول طبيعة هذا الاتفاق المحتمل، والتحديات التي قد تعترض طريق إبرامه، بالإضافة إلى مدى تقاربه أو اختلافه عن اتفاقات أبراهام، وتأثير الصين في تحقيق أمريكا لهذا الاتفاق.

**ما الذي نعرفه عن المصالح المعنية والعوائق المحتملة أمام اتفاق التطبيع السعودي مع الكيان الصهيوني؟**

يشير كلٌ من(كيرتزر-إلينبوجن وبارون) إلى وجود متطلبات سعودية محتملة ضمن الاتفاق وموجهة للولايات المتحدة؛ أبرزها الحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة ودعمها وتعاونها في تطوير برنامج نووي مدني سعودي. ومن المتوقع أن تقوم كلُ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بالطلب من الكيان الصهيوني تقديم تنازلات تحقق بالحد الأدنى فوائد للفلسطينيين وتعزز بالحد الأقصى الموقف المشترك بين الرياض وواشنطن للحفاظ على إمكانية حل الدولتين للنزاع الصهيوني الفلسطيني.

وتَعدُّ الولايات المتحدة هذا الاتفاق نجاحًا كبيراً في سياستها الخارجية، حيث سيُعزز التكامل الإقليمي عبر استكمال اتفاقيات أبراهام مع الشريك الأكثر رغبة للكيان الصهيوني في التطبيع معه؛ وسيُعيد الحيوية، أو في الأقل التركيز،على الأفق السياسي للصراع الصهيوني الفلسطيني؛ مع الحفاظ على القدرة للتصدي إلى التأثير المتزايد للصين في المنطقة. أما بالنسبة للكيان الصهيوني، فإن التطبيع مع السعودية سيوفر له ليس فقط فوائدَ اقتصادية جديدة، بل سيُحدث تغييراً جذرياً في مكانته داخل المنطقة، وربما في العالم الإسلامي بشكل عام.

ولكن هنالك الكثير من التحديات التي تواجه إتمام هذا الاتفاق بين الأطراف الثلاثة بسبب عدم تناسق مصالحهم بشكل متساوٍ، وفي بعض المجالات الحاسمة تختلف بشكل كبير وهي مدرجة ضمن متطلبات هذا الاتفاق لكل الأطراف، إذ يَعدُّ البعض طلب السعودية لضمانة أمنية أمريكية طلباً خطيراً ومحفوفاً بالمخاطر أكثر من كونه مكافأة من أجل إتمام هذا الاتفاق. وكذلك فإنَّ التزامَ الولايات المتحدة بحماية النظام الملكي السعودي من خلال تدخل القوات الأمريكية إذا لزم الأمر في منطقة تعاني تاريخياً من

عدم الاستقرار يتنافى مع الاعتقاد السائد بأن الشعب الأمريكي يرفض التدخلات الخارجية وأي إمكانية لتواجد الجنود الأمريكيين على الأرض. كما أنه، إذا ما تم تقديم الاتفاق على أنه «معاهدة»، فسيتطلب ذلك تصويتاً من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ بقبولها.

يُعدُّ الطلب السعودي بتقديم تنازلات تجاه الفلسطينيين من الكيان الصهيوني وخاصة تلك التي قد تسهم في تأسيس_حل الدولتين، تحدياً غير مسبوق أمام حكومة الكيان الصهيوني الحالية برئاسة نتنياهو. من جهة أخرى، فلو اكتفت السعودية بقبول تنازلات بسيطة لا تتجاوز تحسين ظروف حياة الفلسطينيين دون التطرق لقضية الاحتلال، فقد يصبح من الصعب على الولايات المتحدة الموافقة على هذا الاتفاق.

تواجه المملكة العربية السعودية تحدياً بشأن طلبها تخصيبَ اليورانيوم مع وجود إشراف دولي بمستوى منخفض، وبخاصة في ظل المخاوف المشتركة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني ودول أخرى من وقوع سباق نووي في الشرق الأوسط. وفي السياق ذاته، قد تتعثر رغبة واشنطن في دفع الرياض للتباعد عن الصين وروسيا والتزام معايير حقوق الإنسان، بسبب تمسك السعودية بالمرونة الاستراتيجية والاستقلال في قراراتها، بالإضافة إلى رغبتها في تنفيذ الإصلاحات وفقاً لرؤيتها الخاصة.

يتطلع كلٌّ من الرئيس بايدن، ومحمد بن سلمان، ونتنياهو - بحرص لإبرام اتفاق رغم التحديات التي تواجهه- فيما إذا تم تحديد شروط تتناسب مع كافة أطراف الاتفاق. وخلال الأشهر القليلة الماضية، وعلى وجه الخصوص في الأسابيع الأخيرة التي شهدت تسارعاً واضحاً، بدأت سبل محتملة تلوح بالأفق للتغلب على العقبات وتقليل القلق تظهر إلى الواجهة. أما من ناحية الأمن، فيتجه الطرفان نحو اعتماد نموذج يشبه العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وكل من كوريا الجنوبية واليابان، بدلاً من النموذج المعتمد في حلف الناتو. أما بالنسبة للبرنامج النووي، فتشير المصادر إلى أن الولايات المتحدة والكيان

الصهيوني تجريان مشاورات لوضع اقتراح يراعي مخاوف الرقابة لكل منهما.

وقد تصبح القضية الفلسطينية العنصر الحاسم في هذا الاتفاق، حيث تحرص إدارة بايدن والقيادة السعودية على التأكيد على أهمية أن يسفر الاتفاق عن تقدم حقيقي نحو تحقيق حل الدولتين للصراع الصهيوني الفلسطيني، وهو موقف يتشاركان في تأييده. وقد تواصل السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ مع الجانب السعودي خلال هذه المفاوضات، تقديم قائمة من الطلبات للكيان الصهيوني والأمريكان. ويظل الوضع السياسي في الولايات المتحدة، إلى جانب الظروف المحلية والإقليمية للسعودية، يتطلب تقدماً ملموساً بشأن هذه القضية. وقد عملت الحكومة الفلسطينية على تقييم وتحليل تجربتهم السابقة مع اتفاقيات أبراهام، محاولين التأثير بشكل إيجابي على الاتفاق المرتقب والاستفادة منه.

تواجه سياسة الكيان الصهيوني تحديات قد تعيق إبرام الاتفاق، حيث يميل جزء كبير من التحالف اليميني نحو رفض أي تطبيع مع السعودية إذا تضمن تنازلات أراضيّة للفلسطينيين. ومع التزام الإمارات بوقف الضم كشرط لها في اتفاقيات أبراهام، يزداد الضغط على السعودية لتقديم شروط مماثلة أو أكثر شدة للتطبيع. تشير بعض التوقعات إلى أن الاستعدادات الحالية قد تكون خطوات تمهيدية لإبرام اتفاق مع حكومة مستقبلية للكيان الصهيوني ذات توجه أكثر اعتدالاً. وعلى رغم هذه التوقعات، يُعبر نتنياهو عن وجهة نظره بثقة كبيرة، مشيراً إلى أن الاتفاق قائم على أسس قوية، بينما لا يزال الشك موجوداً بشأن مدى استعداد الشخصيات السياسية في الكيان الصهيوني للتعاون في تشكيل تحالف جديد.

وعلى الرغم من الشكوك المحيطة بجدوى هذا الاتفاق، فأن الأطراف المعنية تظل ملتزمة بتحقيق تقدم تدريجي، وذلك من خلال التأكيد على النوايا الحسنة، وتعزيز الثقة، وتقديم حوافز قد تقلل من الرفض أو تُشجع على التعاون والموافقة. شهدنا خطوات

مهمة خلال الفترة الأخيرة، حيث قدم السفير السعودي الأول للسلطة الفلسطينية أوراق اعتماده في رام الله، بينما شارك الكيان الصهيوني بوفد رسمي في مؤتمر بالأمم المتحدة بالرياض. وفي سياق ذي صلة، حصلت حكومة الكيان الصهيوني على الموافقة على الانضمام لبرنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكي، وذلك بعد التحقق من تلبيتها للشروط المطلوبة، منها ضمان حقوق الزوار الفلسطينيين الأمريكيين في الأراضي المحتلة. أما السلطة الفلسطينية، فقد أظهرت استعداداً لعدم التعبير علناً عن معارضتها لأي اتفاق محتمل، في إطار السعي لتحقيق أقصى المكاسب.

**ما هي النقاط المشتركة والفروق بين عملية التطبيع الحالية وما تم التوصل إليه في اتفاقيات أبراهام؟**

تناقش اتفاقيات أبراهام والجهود المبذولة لتحقيق التطبيع بين الكيان الصهيوني والسعودية، وتوضح أنه برغم إبرام اتفاقيات أبراهام بنجاح قبل ثلاث سنوات، فإن المحاولات الحالية لتحقيق التطبيع بين السعودية والكيان الصهيوني لا تزال جارية وتواجه عقبات كبيرة.

وهناك بعض المقارنات الواضحة بين الحالتين من حيث الآلية والأهمية والمرونة في التفاوض، حيث تم التوقيع على اتفاقيات أبراهام بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية في ظل سرية شديدة، واستبعدت القيادة الفلسطينية من المفاوضات. أثارت هذه الخطوة، الكثير من علامات الاستغراب، أما بشأن عملية محادثات التطبيع بين الكيان الصهيوني والسعودية فهي تختلف كثيراً؛ ففي عملية التطبيع هذه تمت مشاركتهم وإبلاغهم بما يجري من محادثات. وبالتالي، فبدلاً من الموقف الرافض الذي تم اتخاذه بعد إعلان اتفاقيات أبراهام، تسعى السلطة الفلسطينية الآن للتفاعل بشكل أكثر إيجابية والتأكيد على مواقفهم.

في السياق الحالي لمحادثات التطبيع، يبرز دور القضية الفلسطينية كمكون أساسي يحظى باهتمام كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد أشار الوزير الإماراتي السابق للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، في تعليقاته الأخيرة إلى أن القضية الفلسطينية، رغم أهميتها، لم تكن المحرك الأساسي وراء اتفاقيات أبراهام. ومع ذلك، كانت الإمارات قد أكدت في وقت سابق أن الهدف من الاتفاق كان منع الضم وتعزيز فكرة حل الدولتين.

وقعت اتفاقيات أبراهام في زمن كان فيه نتنياهو يحظى بسيطرة أكبر على الحكومة في الكيان الصهيوني. ولكن اليوم، وبظل الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ الكيان الصهيوني، تضاءلت قدرته وسيطرته على التنازل عن مكاسب من أجل التطبيع. كما يظل السؤال قائماً حول مدى استعداد الإدارة الأمريكية الحالية لتلبية المطالب كما فعلت الإدارة السابقة.

تؤكد الطموحات السعودية في المنطقة وفي العالم الإسلامي على ضرورة منح الجانب الفلسطيني في اتفاق التطبيع أهمية خاصة من وجهة نظر فلسطينية، عربية، وإسلامية. بالنظر إلى أوجه التشابه، فإن الجميع يعترف بأن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة أكبر بالنسبة للكيان الصهيوني مقارنةً بدول اتفاق أبراهام. ويَعدُّ الكثيرون الاتفاقين كليهما ذَوَي أهمية خاصة نظراً للتأثير التحويلي الذي قد يحدثه على العلاقات بين الكيان الصهيوني وبقية دول المنطقة وأبعد من ذلك.

وعلى الرغم من تأكيد كلا الجانبين على أهمية التقدم في عملية السلام، تظل هناك تحديات تواجه الاتفاقيات الحالية بالمقارنة مع اتفاقيات أبراهام التي تم التوقيع عليها. تُظهر الاتفاقيات الجديدة تغيراً عن التسلسل المتبع في مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي أُطلقت بدعم سعودي، والتي أكدت على أن التطبيع سيأتي في إطار تحقيق

حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967على أن تكون القدس الشرقية عاصمةً لها. يُرى أن الاتفاق المحتمل مع المملكة العربية السعودية قد يمثل الفرصة الأخيرة لدفع عملية السلام قدماً. وعلى رغم التحديات، يظل الالتزام بمبادئ مبادرة السلام العربية ثابتاً، حتى مع التغيرات التي شهدتها العملية.

**كيف يمكن للعامل الصيني التدخل في الجهود الأمريكية لتأمين هذه الصفقة؟**

التوتر بين الولايات المتحدة والصين لا يمكن تجاهله إذ يلعب دوراً حاسماً في الرغبة الأمريكية في إبرام هذه الصفقة. على الرغم من أن جنوب شرق آسيا يظل المركز الرئيس للتصادم بين واشنطن وبكين، فإن الشرق الأوسط أصبح مؤخراً ساحة استراتيجية حيوية. وشهدت الصين توسعاً ملحوظاً في هذه المنطقة خلال الفترة الأخيرة. ويُعدُّ إبرامُ الرئيس السوري بشار الأسد شراكةً استراتيجية مع الصين في زيارته الأخيرة دليلاً على التأثير والحضور الصيني في المنطقة. كما تميزت الزيارة الأخيرة لولي عهد الكويت إلى الصين بلقاء مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، وتوقيع صفقات بقيمة 23.4 مليار دولار خلال المعرض التجاري بين الصين والدول العربية.

تسعى الرياض لتعزيز علاقاتها مع الصين في إطار مفاوضات التطبيع مع واشنطن. وتظهر المملكة اهتماماً بمقترح صيني يتعلق بإنشاء محطة نووية مدنية داخل حدودها، ولا يفرض هذا المقترح أيَّ التزامات بشأن منع الانتشار النووي. من ناحيتها، أكدت واشنطن أنها ستقدم دعماً نووياً للسعودية فيما إذا تم احترام القيود المتعلقة بمنع الانتشار النووي.

تسعى الصين لتعزيز وجودها في منطقة الشرق الأوسط، فقد قام الرئيس الصيني شي جين بينغ بزيارة للمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2022، وهي واحدة من أولى زياراته بعد جائحة كوفيد-19. خلال هذه الزيارة، تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات

الثنائية في مجالات مختلفة مثل التكنولوجيا، البنية التحتية، والأمن. وفي سياق مماثل، لعبت بكين دوراً حاسماً في تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران في مارس الماضي، مما أنهى عقوداً من التوتر بين الطرفين. وتزايدُ التعاون بين الصين والمملكة يظهر أيضاً من خلال انضمام السعودية إلى مجموعة البريكس بحلول عام 2024، وتمثيلها كشريك حوار في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2021.

تميزت العلاقة بين المملكة العربية السعودية والصين بقوة في مجال بيع النفط، حيث تُعدُّ المملكة أحد أكبر موردي النفط الخام للصين في عام 2022، في حين تعدُّ الصين الشريك التجاري الأول في مجال شراء النفط من السعودية. ناقش الجانبان مؤخراً إمكانية تسعير النفط السعودي باليوان الصيني، مما أثار قلق واشنطن الذي عبرت معه عن مخاوفها من هذا الخطوة. ويأتي هذا القلق في ظل التزام السعودية منذ السبعينيات بتسعير النفط بالدولار، مما ساعد على تعزيز مكانة الدولار كعملة احتياطية عالمية رئيسة.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والصين نمواً غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث توسعت في مجالات مثل البناء، التكنولوجيا، المياه والأسلحة. ويُولي ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أهمية خاصة للسياسة الصينية المعتمِدة على مبدأ «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية، وذلك في ظل التوترات الحالية مع الإدارة الأمريكية بشأن قضايا حقوق الإنسان وحادثة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي.

تُظهر واشنطن رغبتَها الصريحة في تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على الصين. فالالتزامات الأمنية التي تبحث عنها الرياض هي من الالتزامات الهامة والجادة بالنسبة للولايات المتحدة. وبالمقابل تتوقع الإدارة الأمريكية من السعودية الحصول على ضمانات فيما يخص العلاقة مع الصين، وهذه الضمانات تشمل: التخلي عن التقارب

الاقتصادي والعسكري مع بكين، ورفض إقامة أي قواعد عسكرية صينية على أرض المملكة، إضافة إلى الحذر في التعامل مع تكنولوجيا هواوي، والاستمرار في استعمال الدولار الأمريكي كوحدة لتسعير النفط.

تُظهر التطورات الأخيرة أن الصين قد تتمتع بموقع استراتيجي قوي في علاقتها مع المملكة، إلا أن الدوافع التي تدفع السعوديين لطلب ضمانات أمنية من واشنطن تكشف عن توازن قوى معقد. ومع الامتداد المتزايد للنفوذ الصيني في الشرق الأوسط، تبقى الدول العربية معتبِرَة الولايات المتحدة القوة الأمنية الرئيسة والشريك الموثوق به. وتعي بكين تماماً هذا الدور مُدركة أن الولايات المتحدة هي القوة الدبلوماسية والعسكرية الرئيسة في المنطقة، وليس من السهل استبدالها أو التفوق عليها في الوقت الراهن.

ومع تصاعد حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ستواصلُ الدول التي تُعدُّ ضمن القوى المتوسطة، كالمملكة العربية السعودية، استغلالَ هذه المنافسة الجيوسياسية لتحقيق مصالحها. وعلى واشنطن أن تحرص على عدم التنازل عن مكاسبها في هذه المعركة الدبلوماسية المعقدة.

## هوية البحث

**اسم الباحثين:**

**لوسي كيرتزر إلينبوجن:** باحثة في المعهد الأمريكي للسلام.

**السفير هشام يوسف:** دبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية.

**روبرت بارون:** مسؤول أبحاث السياسات وتحليل الصراع في المعهد الأمريكي للسلام.

**آدم غالاغر:** مدير التحرير للشؤون العامة والاتصالات في المعهد الأمريكي للسلام.

**عنوان البحث:** إمكانية التطبيع السعودي الإسرائيلي: هل يلوح في الأفق اتفاق جديد؟

**تأريخ النشر:** تشرين الاول - اكتوبر 2023

**رابط البحث:**

https://www.usip.org/publications/2023/09/saudi-israel-normalization-agreement-horizon

**ملاحظة:**

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

**www.baidarcenter.org**

**info@baidarcenter.org**